نحو سياسة اقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر

الأستاذ الدكتور **الدكتور**

طارق مصطفى غلوش **عبد السميع تحسين عبد السميع**

أستاذ الاقتصاد وعميد **مدرس الاقتصاد**

كلية التجارة – جامعة المنصورة **كلية التجارة – جامعة المنصورة**

محمد شفيع ابراهيم محمد المغير

باحث دكتوراة الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة المنصورة

الملخص

إن تحقيق النمو الاقتصادي الشامل هو التحدي المحوري أمام الاقتصاد المصري. فعلى الرغم مما حققته مصر من تقدم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة الماضية، فلا تزال مصر تعاني من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وضعف برامج الحماية الاجتماعية. وهو ما يتطلب سياسة اقتصادية ملائمة للتغلب على هذه التحديات وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة الاقتصادية القادرة على تنمية القدرات الإنتاجية ودعم التحول الهيكلي، وخلق فرص العمل اللائقة، وتعزيز الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي، وتطبيق المعايير الدولية للعمل وحقوق العمال، وتحسين بيئة الأعمال والمنافسة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ورفع كفاءة الحكومة، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي الشامل الذي يقوده القطاع الخاص، تقوم أساساً على عوامل عديدة منها:

دعم ديناميكية الأعمال والأسواق الشاملة: وذلك من خلال؛ تحفيز دور القطاع الخاص لخلق فرص عمل جديدة. وتشجيع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية لتحسين القدرة التنافسية للصادرات المصرية. تحسين قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التصدير. وتشجيع الابتكار واسع النطاق والنشر السريع والعميق للتكنولوجيا. وتعزيز الحوار المجتمعي، وأخيراً الاستثمار في المعرفة والتعلم مدى الحياة واكتساب المهارات.

الكلمات الرئيسية: النمو الاقتصادي الشامل، القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، الحماية الاجتماعية، الشفافية، المساءلة، ديناميكية الأعمال، الأسواق الشاملة.

Abstract

The real challenge facing the Egyptian economy is achieving inclusive economic growth. Although Egypt has achieved some progress on both economic and social dimensions during the last period, but the Egyptian economy is still suffering from high rates of poverty and

unemployment, and weak social protection programs. This requires an appropriate economic policy to overcome these challenges and achieve Inclusive economic growth.

This study finds that the economic policy which can be effective in developing productive capacities, supporting structural transformation, creating decent job opportunities, protecting businesses &, enhancing social protection & social dialogue, applying international labor standards & rights, improving business environment & competition, enhancing transparency & accountability, and improving government efficiency, and finally in promoting the comprehensive & inclusive economic growth led by the private sector, is basically based on many factors, including:

Supporting Business Dynamics and Inclusive Markets: through; Stimulating the role of the private sector to create new job opportunities. Encouraging integration into global value chains to improve the competitiveness of Egyptian exports. Improving the exporting ability of small and medium enterprises. Encouraging large-scale innovation and rapid and deep diffusion of technology. Promoting community dialogue. And finally investing in knowledge and lifelong learning and skills acquisition.

Keywords: inclusive growth, growth sustainability, sustainable growth, fair and efficient income redistribution, structural transformation, social protection programs, business dynamics and environment, transparency, accountability.

١/- الإطار النظرى للبحث

١/١مقدمة:

يعد تحقيق النمو الاقتصادي والعمل على زيادة معدلاته هدفا رئيسيا لجميع الدول. وذلك لما له من أهمية وتأثير كبير على الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما يعد تحقيق النمو الاقتصادي شرط ضروري [١]، ولكنه غير كاف لتلبية الاحتياجات الإنمائية للفقراء، وغير قادر وحده على معالجة قضايا مثل، عدم المساواة والبطالة بشكل مباشر [٢]. ويتمثل الشرط الكافي في عداله توزيع

[١] نصر، ربيع، ٢٠٠٤. رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص٣.
[2] Alexander, K. (2015). Inclusive growth: Topic guide. Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham, p.3.

ثمار هذا النمو بين أفراد المجتمع [١] . وعليه بات الحد من عدم المساواة في توزيع ثمار النمو، شاغلا رئيسا لصناع السياسات، وهو ما يعطى الأولوية للاهتمام بالنمو الاقتصادي الشامل وليس مجرد النمو بمفهومه التقليدي[٢]. اى أن النمو الشامل يركز على أهمية تخفيض درجة عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة بالإضافة إلى زيادة نمو الدخل. ويشير تقرير الثروات العالمي الصادر عن بنك الائتمان والاستثمار المصرفي السويسري إلى أن أغنى ١٠٪ من السكان البالغين في مصر كانوا يملكون نحو ٦١٪ من الثروة في مصر عام ٢٠٠٠، وارتفعت حصتهم إلى نحو ٦٥,٣٪ عام ٢٠٠٧، ثم إلى نحو ٧٣,٣٪ من إجمالي الثروات عام ٢٠١٤[٣]. وهو ما يظهر غياب عدالة التوزيع في مصر.

كما أصبح النمو الاقتصادي الشامل هدفا عالمياً لجميع الاقتصادات، سواء كانت: متقدمة أو ناميه، غنية أو فقيرة [٤]. ويقصد بالنمو الاقتصادي الشامل، النمو الذي يعزز تكافؤ الفرص ويزيد أيضًا من الوصول إلى هذه الفرص. أو النمو الذي يسمح لجميع أفراد المجتمع بالمشاركة والمساهمة بالتساوي في النمو الاقتصادي، بغض النظر عن ظروفهم الفردية. فهو نمو لا يؤدى فقط إلى مجرد خلق فرص اقتصادية جديدة، بل يضمن تحقيق المساواة في امكانية حصول جميع شرائح المجتمع وخاصة الفقراء والمهمشين على هذه الفرص[٥].

وبدراسة أداء النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة، نلاحظ تذبذب معدلات النمو، وعدم استقراره، وانتقالها من المعدلات الموجبة الى المعدلات السالبه من ثم تصبح استدامة وشمولية النمو في مصر أمرا صعبا[٦]. وانه أقل بكثير من إمكانات الاقتصاد المصري. وأن الاقتصاد المصرى يتسم بتباطؤ الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الخاص وارتفاع كل من معدل التضخم والبطالة. وهما من أهم علامات الخلل الهيكلي في الاقتصاد المصري[٧]. هذا بالإضافة إلى الاستعانة دائما بالقروض والمساعدات الخارجية، والعجز المزمن في الميزانية العامة للدولة. اضافه إلى التفاقم في حجم الدين العام المحلي والخارجي. وكذلك في الميزان التجاري، حيث تعجز الصادرات السلعية عن تغطية التصاعد المستمر للواردات

---

[١] نصر، ربيع، ٢٠٠٤. مرجع سابق، ص ٣.

[٢] عمارة، اميرة محمد، ٢٠١٨. محددات النمو الشامل في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، ديسمبر، ص ١٩.

[٣] النجار، احمد السيد، ٢٠١٦, المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتأثيرات تعويم الجنية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ٢٩.

[4] International Monetary Fund,2017. Fostering Inclusive Growth, G-20 Leaders' Summit, July 7-8, Hamburg, Germany, p.8.

[5] Ali, I. and Zhuang, J., 2007. Inclusive growth toward a prosperous Asia: Policy implications (No. 97). ERD Working Paper Series.p.10.

[٦] المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٦. تقرير التنمية العربية: الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، الاصدار الثاني، الكويت، ص ٣٣.

[7] Khan, M.S. and Miller, E., 2016. The Economic Decline of Egypt After the 2011 Uprising. Atlantic Council, p.2.

السلعية (سواء لتلبية الحاجات الاستهلاكية الأساسية أو لتوفير جانب رئيسي من مستلزمات القطاع الصناعي) [١].

كما يمكن تفسير شدة حساسية الاقتصاد المصري للصدمات الخارجية بسبب طبيعه الاقتصاد المصري، كاقتصاد ريعي يعتمد على مصادر ريعية للنمو. وبالتالي على مصادر غير مستقرة لتمويل برامجه التنموية. وهوما يجعل الاقتصاد المصري عرضة للتقلبات في أسعار النفط، عائدات السياحة، قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج[٢].

وبناءا على كل ما سبق، يظهر بوضوح حاجة مصر إلى سياسات اقتصادية تعمل على توفير فرص عمل لائقة ومنتجة. وبناء اقتصاد متنوع وقادر على المنافسة، يعزز الاحتواء الاجتماعي ويرتفع فيه مستوى الثقة في الحكومة وعدالة توزيع الدخل والثروة. ويرتفع فيه مستوى الشفافية والمسائلة.

٢/١ مشكلة الدراسة:

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في معرفة التحديات التي تعوق تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام في مصر والعمل على معالجتها. وذلك من خلال تحديد السياسة الاقتصادية الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل في مصر.

٣/١ أهمية الدراسة:

تحاول الدراسة وضع السياسات الاقتصادية الملائمة لتعزيز النمو الشامل، الذي يعمل على: (١) رفع مستوى معيشة المواطنين، (٢) توفير فرص العمل المنتجة، (٣) الحد من الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل والثروة (٤) تقوية شبكات الأمان الاجتماعي (٥) وبناء اقتصاد متنوع وقادر على المنافسة.

٤/١ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى:

- التصدي للتحديات التي تعوق تحقيق النمو الاقتصادي الشامل لفئات المجتمع، وخلق الوظائف لأفراده. وبناء اقتصاد متنوع وقادر على المنافسة، يعزز الاحتواء الاجتماعي ويقوى شبكات الأمان الاجتماعي ويعمل على تنمية المناطق المحلية.
- بيان بعض التجارب الدولية في مجال تحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

---

[1] Bargawi, H. and McKinley, T., 2011. The ADCR 2011: The Poverty Impact of Growth and Employment in Egypt (1990-2009). New York: UNDP, p.21.

[٢] يونس، ايهاب محمد، ٢٠١٩. إصلاحات السياسة المالية والنمو الحقيقي "حالة مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٤٩، العدد ٣، ص ٢٥٣.

- توضيح السياسات الاقتصادية الملائمة التي تعمل ليس فقط على رفع معدلات النمو الاقتصادي الشامل في مصر بل والمساعدة في تهيئة المناخ المناسب لنجاح تلك السياسات.

١/٥ منهج الدراسة:

يعتمد البحث على اسلوب التحليل الاستقرائي، حيث يقوم بدراسة بحثية مكتبية في المراجع والادبيات والتقارير والإحصاءات التي تصدر عن وزارة المالية ووزارة التخطيط في مصر والتي تتعلق بالنمو الاقتصادي الشامل. وكذلك تقارير المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تتعلق بالنمو الاقتصادي الشامل.

١/٦ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الاتي:

- **الحدود المكانية:** يقتصر البحث على جمهورية مصر العربية (مع عرض بعض التجارب الدولية).
- **الحدود الزمنية:** سيتطرق الباحث بإيجاز إلى السياسات الاقتصادية المتبعة منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ٢٠١٩، لمعرفة هل ساعدت هذه السياسات على تحقيق النمو الشامل في مصر.

١/٧ خطة البحث:

من اجل تحقيق اهداف البحث تم تقسيم البحث على النحو التالى:

١/- الإطار النظرى للبحث
٢/- مفهوم وأهمية النمو الاقتصادي الشامل
٣/- السياسة الاقتصادية الملائمة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر
٤/- مفهوم وأهمية دعم ديناميكية الأعمال والأسواق الشاملة في دعم النمو الاقتصادي الشامل في مصر
٥/- دعم ديناميكية الأعمال
٦/- تعزيز الأسواق الشاملة
٧/- أهم النتائج والتوصيات
٨/- المراجع

٢/- مفهوم وأهمية النمو الاقتصادي الشامل

١/٢ مفهوم النمو الاقتصادي الشامل

يُعرف النمو الشامل، كما تراه لجنة النمو والتنمية بالبنك الدولى (CGD) [١] ، بأنه: النمو المستدام على مدى سنوات، والذي يرتكز على قاعدة عريضة من المشاركين على مستوى كافة القطاعات، ويعمل الجزء الأكبر من القوى العاملة في أعمال لائقة ومنتجة [٢].

كما يُعرف النمو الشامل، بأنه نمو يضمن شمول جميع أفراد المجتمع في العملية الانتاجية وضمان مشاركتهم الفعالة فيها وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال ضمان تقديم فرص متساوية لهؤلاء الأفراد للمشاركة في سوق العمل من خلال استهداف هذه الفئات ورفع قدراتهم الانتاجية بالتعليم والتدريب، وخاصة الفئات المهمشة [٣].

ومن ثم يمكن القول إن النمو يوصف بأنه شاملا عندما يحقق الشروط التالية:

- **المشاركة**: بأن يُشغل هذا النمو الجزء الأكبر من القوى العاملة في أعمال منتجة وخاصة المستبعدين وهذا لا يعني الفقراء فقط وإنما أي فئات أخرى كانت مستبعده من عملية النمو.
- **العدالة التوزيعية**: يجب أن يتضمن النمو توزيعاً عادلاً للموارد تعود فائدته على كل القطاعات الاقتصادية[٤].
- **تعد الأداة الرئيسية لتحقيق نمو مستدام وشامل هي العمالة المنتجة،** وخاصه أن زيادة الإنتاجية هي السبيل لزيادة الأجور. ويكون رفع انتاجية العناصر المشاركة في عملية التنمية وخاصة الفئات المهمشة من خلال زيادة الاستثمارات الى التعليم والصحة والبنية التحتية[٥].

٢/٢ أهمية النمو الاقتصادي الشامل

تكمن أهمية النمو الشامل، في قدرته على خلق الفرص الاقتصادية وإتاحتها للجميع بما في ذلك الفقراء من خلال النمو المستدام. كما أن للنمو الشامل دوراً بالغاً في:

---

[1] Commission on Growth and Development (CGD).

[٢] سليمان، سلوى، النمو الاحتوائي: بين النظرية والحالة المصرية، المؤتمر السنوي الثاني - إدارة التحول في مصر: رؤى سياسية واقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٣٥٥.

[3] Klasen, S. 2010. 'Measuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definitions, Open Questions, and Some Constructive Proposals', ADB Sustainable Development Working Paper Series, No. 12. Manila, Asian Development Bank. p3.

[٤] عبد العزيز، سلوى محمد، ٢٠١٨. تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص ٤٣.

[5] Ianchovichina, E. and Lundstrom, S., 2009, Inclusive growth analytics: Framework and application. The World Bank, p 7.

١/٢/٢ الحد من الفقر: فسرعة الحد من الفقر لا تعتمد فقط على معدل النمو الاقتصادي ولكن أيضا على كيفية توزيع ثمار النمو. أي كيفية تطور نصيب الفرد من الدخل أو تطور الإنفاق الاستهلاكي. وأقرب مثال على ذلك ما حققته آسيا في الحد من الفقر مدفوعًا بالنمو السريع. فقد صاحب كل ١٪ زيادة في النمو، انخفاض معدل الفقر بنسبة ٢٪ تقريبًا[١].

٢/٢/٢ رفع مستوى معيشة السكان وتضييق الفجوة بين الواقع والمستهدف: فالعديد من الاقتصاديات لديها إمكانات كبيرة لزيادة النمو الاقتصادي ولكنها غير مستغلة[٢]. فعلى سبيل المثال؛ تصدرت النرويج مؤشر التنمية الشاملة لعام ٢٠١٧، باعتبارها الاقتصاد الأكثر شمولًا في العالم للسنة الثانية على التوالي، ففيها ثاني أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ورابع أعلى إنتاجية لعنصر العمل، وخامس أعلى معدل توظيف بين الاقتصادات المتقدمة[٣].

٣/٢/٢ تقاسم المنافع بين افراد المجتمع بشكل أكثر عدالة: حيث شهدت العديد من الدول النامية مثل الصين والهند خلال العقود الماضية، ارتفاع معدلات عدم المساواة في توزيع الدخل في نفس الوقت الذي شهدت فيه اقتصاداتها معدلات نمو سريعة. ويؤدي ارتفاع معدلات عدم المساواة إلى تآكل الإمكانيات البشرية، ونقص الوظائف المتاحة في المجتمع، وتقليل الاستثمار، وتعريض التنمية الاقتصادية للخطر، بل وإثارة الصراع السياسي والاضطرابات[٤].

٣/- السياسة الاقتصادية الملائمة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر

يمكن القول، أن السياسة الاقتصادية التي تساعد على تنمية القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي، وإيجاد فرص العمل اللائقة، وتنمية المشروعات وتعزيز الحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي وتعزيز تطبيق معايير العمل وحقوقه. وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الشفافية، والمساءلة، ورفع كفاءة الحكومة لتعزيز الاستثمار والنمو، الذي يقوده القطاع الخاص، تقوم على مجموعة من العوامل، كما في الشكل رقم (١)، ومن أهمها: -

---

(1) Ali, I., 2007. Pro-poor to inclusive growth: Asian prescriptions. Economics and Research Department, ERD Policy Brief, series no 48, p2.

(2) Samans, R., Blanke, J., Drzeniek, M. and Corrigan, G., 2018. The Inclusive Development Index 2018 Summary and Data Highlights. In World Economic Forum, Geneva, Switzerland, P6.

(3) Samans, R., Blanke, J., Drzeniek, M. and Corrigan, G., 2018. The Inclusive Development Index 2018 Summary and Data Highlights. Op.cit, P8.

(4) Huang, Y. and Quibria, M.G., 2013. The global partnership for inclusive growth (No. 2013/059). WIDER Working Paper, pp 1-3.

(١) دعم استدامة النمو وضمان التقاسم العادل لثماره، وذلك من خلال: العمل على زيادة الإنتاجية كأحد آليات زيادة معدل النمو والأجور الحقيقية. واصلاح سوق المنتجات لخفض تكلفة ممارسة الاعمال وسياسات ومؤسسات سوق العمل، لتقاسم أكثر عدلا لمكاسب الإنتاجية. وإعادة توزيع عادلة وفعالة عبر سياسات ضريبية أكثر شمولاً وتحقيق إيرادات مستدامة[١].

(٢) دعم ديناميكية الأعمال والأسواق الشاملة، وذلك من خلال: تحفيز دور القطاع الخاص، لخلق فرص عمل جديدة. وتشجيع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، لدعم القدرة التنافسية للصادرات المصرية. وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصبح قادرة على التصدير. وتشجيع الابتكار واسع النطاق ونشر سريع وعميق للتكنولوجيا. وتعزيز الحوار المجتمعي، والاستثمار في المعرفة والتعلم مدى الحياة[٢].

(٣) دعم تكافؤ الفرص وضمان الازدهار وذلك من خلال: تعزيز التعلم واكتساب المهارات والنمو الاخضر والاستثمار في الرعاية الصحية وانشاء مجتمعات شاملة. وتحفيز القطاع الزراعي وتعزيز الشمول المالي وتوفر وسائل نقل ومساكن لائقة[٣].

(٤) الحوكمة وبناء حكومة فعالة ومستجيبة للمواطن وذلك من خلال تعزيز المسائلة والشفافية والحوكمة متعددة المستويات وتقديم خدمات أفضل ووضع سياسات أكثر استجابة للمواطن وتحقيق المساواة بين الجنسين[٤].

شكل رقم (١)

مكونات السياسة الاقتصادية الملائمة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر

(1) India, i.g.i., 2017. Promoting strong and inclusive growth in India, p.9.
(2) UNCTAD, 2012. Trade and Development Report: Policies for Inclusive and Balanced Growth. United Nations Publications, p.133.
(3) ILO ,2018. approaches to anticipating skills for the future of work, Report prepared by the ILO and OECD for the G20 Employment Working Group, 2nd Meeting of the Employment Working Group, Geneva, Switzerland, p.15.
(4) Khan, M., 2007. Governance, economic growth and development since the 1960s. p.5.

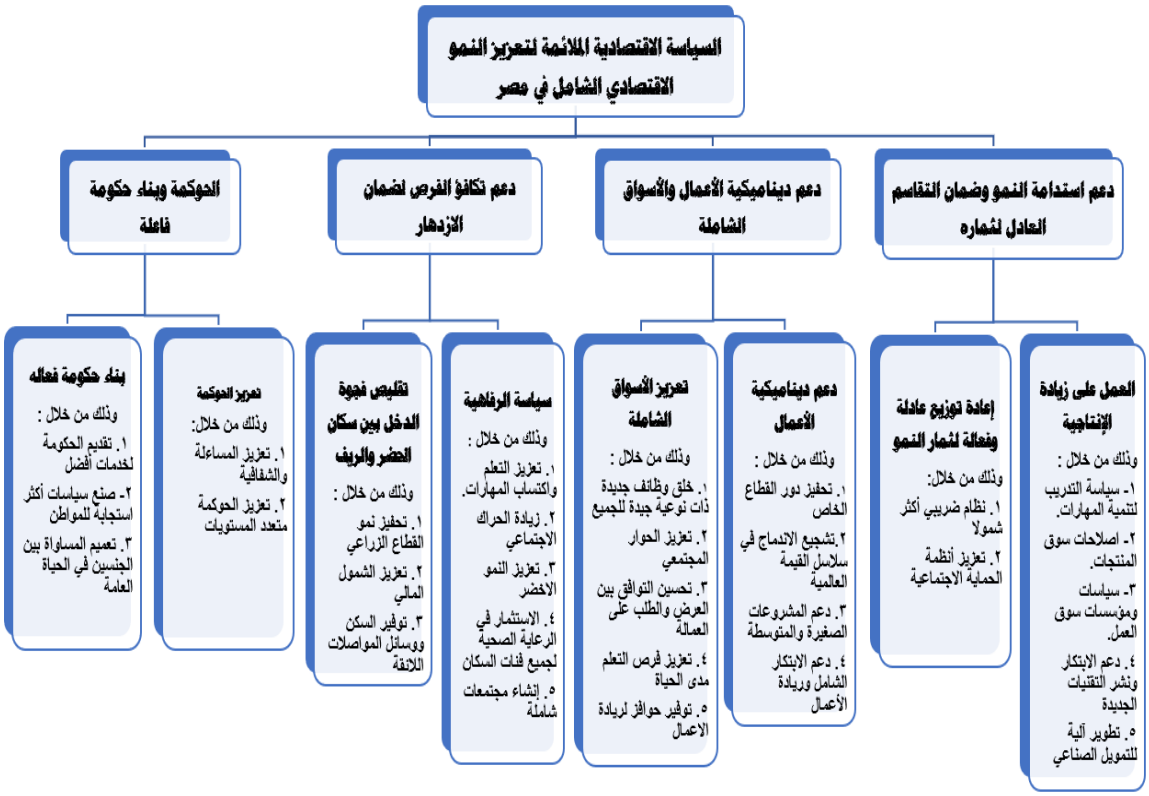

المصدر: من اعداد الباحث

٤/- مفهوم وأهمية دعم ديناميكية الأعمال والأسواق الشاملة في دعم النمو الاقتصادي الشامل في مصر

١/٤ مفهوم دعم ديناميكية الأعمال والأسواق الشاملة

يقصد بديناميكية الأعمال؛ توافر بيئة تساعد على تبني التكنولوجيا وطرق العمل الجديدة وسهولة دخول وخروج الشركات من السوق. أو مدى قدرة الاقتصاد على الاستجابة للتغيرات في التكنولوجيا وتوقعات المستهلك[١]. ويقصد بسوق العمل الشامل هو سوق عمل يسمح ويشجع جميع الأشخاص في سن العمل على المشاركة في عمل مدفوع الأجر ويوفر إطارًا لتنمية مهاراتهم[٢].أو هو السوق الذي يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف بسرعة ومواءمة مع التغيرات المختلفة حتى يتمكن العمال والشركات من إدارة الانتقال بأقل قدر ممكن من الخسائر مع تعظيم الفوائد

(1) Akcigit, U., Akgunduz, Y.E., Cilasun, S.M., Ozcan-Tok, E. and Yilmaz, F., 2020. Facts on business dynamism in Turkey. European Economic Review, 128, p.103490., p 25.

(2) Rubery, J., 2017. Reregulating for inclusive labour markets. In Regulating for Equitable and Job-Rich Growth. Edward Elgar Publishing., p 5.

المحتملة. فهو سوق يقوم على: الاستثمار في المهارات والابتكار؛ تسهيل إعادة توزيع
العمال؛ تعزيز الحماية الاجتماعية؛ وتعزيز الحوار الاجتماعي[١].

٢/٤ أهمية دعم ديناميكية الأعمال والأسواق الشاملة في دعم النمو الاقتصادي الشامل:

تلعب ديناميكيات الأعمال دورًا مهمًا ليس فقط كمحرك لخلق فرص العمل ولكن أيضًا كمحرك لإعادة تخصيص الموارد ونمو الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية من خلال مساعدة الشركات على التوسع والاندماج والدخول والخروج من السوق واستخدام التقنيات الجديدة. ومساعدة العمال على إيجاد فرص عمل جديدة وبدأ مشاريعهم الخاصة، وهو ما يدعم النمو طويل الأجل الذي يعود بالفائدة على الجميع. [٢] . فكلما زادت ديناميكية الأعمال زاد عدد الوظائف الجديدة وتدفقات العمال، وارتفعت معدلات ريادة الأعمال ونشاط الشركات الجديدة والعكس صحيح[٣].

وتساعد الأسواق الشاملة على الوصول إلى المدخلات والتقنيات الجديدة وخدمات المعلومات، فضلاً عن تقديم المشورة والمساعدة الفنية لرواد الاعمال والباحثين عن عمل. والوصول إلى التمويل والاسواق الجديدة، والحصول على أسعار أفضل للمنتجات[٤].

كما تُعد سياسات وبرامج ديناميكية الأعمال والأسواق الشاملة، عنصرا رئيسيا لدعم النمو الاقتصادي، وإحدى دعائم استدامته. وخاصه بعد مراجعة مؤشرات دعم ديناميكية الأعمال والأسواق الشاملة في مصر، وفقا لمؤشرات تقرير التنافسية العالمى لعام ٢٠١٩، والتى تظهر تدنى ترتيب مصر بين دول العالم، وفقا لهذه المؤشرات كما في الجدول التالى رقم (١).

---

(1) McBride, S. and Watson, J., 2019. Reviewing the 2018 OECD Jobs Strategy–anything new under the sun? Transfer: European Review of Labour and Research, 25(2), p 151.

(2) Fung, L., Nakamura, A. and Nakamura, M., ٢٠٠٩. Business Dynamics and Productivity Growth with an Application to Taiwanese Electronics Firms. Preliminary draft., p 13.

(3) Decker, R.A., Meagan, M. and Upton, G.B., 2022. Boom town business dynamics. Journal of Human Resources, pp.0221-11501R1.p 5.

(4) Srinivas Rao, M., Bantilan, M.C.S. and Parthasarathy Rao, P., 2014. Inclusive Market Oriented Development (IMOD) at ICRISAT., p 7.

جدول رقم (١)

مؤشرات اداء الاقتصاد المصرى وفقا لمؤشر ديناميكية الأعمال والأسواق لعام ٢٠١٩

م	المؤشر	الترتيب من اجمالى ١٤٠ دولة
١	مهارات قوة العمل	٩٩
٢	جودة التدريب المهنى	١٢٩
٣	مهارات خريج العملية التعليمية	١٣٣
٤	كفاءة أسواق العمل	١٢٩
٥	انفتاح الاسواق	١٣٧
٦	أداء منظومه التعريفات الجمركية	١٣٦
٧	حجم التمويل المخصص للقطاع الخاص	١٠١
٨	تمويل القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى	١٢٤
٩	تكلفة بدء النشاط الاقتصادى	١٢٤

المصدر:

Schwab, Klaus, ed. 2019. The Global Competitiveness Report 2019. Geneva: World., pp.200-201.

ويُظهر الجدول رقم (١)، تدنى ترتيب مصر وفقا لمؤشر ديناميكية الأعمال والأسواق، فعلى سبيل المثال نجد أنه، بالنسبة لمهارات قوة العمل، جاء ترتيب مصر في المرتبة الـ ٩٩ من ١٤٠ دولة. كما جاء ترتيبها وفقا جودة التدريب المهنى في المرتبة الـ ١٢٩. وبالنسبة لمهارات خريج العملية التعليمية جاءت في المرتبة الـ ١٣٣. وهو ما تشير إلى حاجة مصر إلى سياسات تهدف إلى إكساب الخريج لمهارات سوق العمل، والتوسع فى برامج التدريب وإعادة التأهيل فى إطار استراتيجية التعلم مدى الحياة، مع الاهتمام بالتدريب المهنى والتكنولوجى ودعم ديناميكية الأعمال [1].

وبالنسبة لكفاءة أسواق العمل جاء ترتيب مصر في المرتبة الـ ١٢٩. كما احتلت مصر الترتيب الـ ١٣٧ فى انفتاح أسواقها على العالم. وبالنسبة لأداء منظومة التعريفات الجمركية كان ترتيبها الـ ١٣٦. ومن ناحية أخرى، كان ترتيب مصر من حيث فجوة الاقتراض التى تتحدد بنسبه تمويل القطاع الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى المرتبة الـ ١٢٤. ومن حيث تكلفة بدء النشاط الاقتصادى احتلت مصر

[1] Park, C.Y. and Kim, J., 2020. Education, Skill Training, and Lifelong Learning in the Era of Technological Revolution. Asian Development Bank Economics Working Paper Series, (606), p.12.

المرتبة الـ ١٢٤، كما في الجدول رقم (١) وهو ما يشير ايضا إلى حاجة مصر إلى مراجعة قوانين ولوائح سوق العمل المصري وتعزيز الأسواق الشاملة [١].

٥/- دعم ديناميكية الأعمال

تلعب ديناميكية الأعمال، دورا بالغا في جذب استثمارات جديدة وزيادة تنافسية الاقتصاد ومرونة سوق العمل وقدرته على توفير الوظائف. والتحول إلى اقتصاد يقوم على الابتكار والمعرفة، وبالتالي تحقيق قيمة مضافة وانتاجية أعلى، ومن ثم دعم النمو الشامل[٢]. ويمكن دعم ديناميكية الأعمال من خلال:

١/٥ تحفيز دور القطاع الخاص

تحتاج الحكومة لتعزيز ديناميكية الأعمال؛ إلى بناء شراكات مبتكرة مع القطاع الخاص، فبالنظر إلى حجم التحديات التي تواجها مصر، سيكون من الصعب عليها توفير فرص عمل كافية في القطاع العام أو الحكومي للخريجين الجدد، وجذب الاستثمارات وتشجيع المنافسة. ولذلك تمثل إقامة شراكة أكبر مع القطاع الخاص، واستغلال الإمكانات الكاملة له، مسألة بالغة الأهمية لخلق الوظائف وتحقيق النمو الشامل في مصر[٣] . ويحتاج دعم القطاع الخاص في مصر إلى:

١/١/٥ تشكيل الحكومة للجنة بمشاركة كلا من القطاعين العام، الخاص والمجتمع المدني، لتلعب دورًا فعالاً في دفع أجندة إصلاح مناخ الأعمال. كما حدث في تجارب دول عديدة، مثل الهند وماليزيا. ولنجاح هذه اللجنة، فهي تحتاج إلى: (أ) إرادة سياسية تتبنى المبادرة، (ب) نهج شامل وتشاركي يضم أصحاب المصلحة الرئيسيين من الكيانات الحكومية المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ليرعى الحوار المنتظم بين القطاعين العام والخاص وأصحاب المصلحة. والحرص على التواصل المنتظم حول نتائج هذا الحوار، و (ج) إطار عام للمتابعة ومراقبة الأداء مع وجود أهداف محددة، ومؤشرات لتقييم النتائج ومدى التقدم في عملية الإصلاح[٤].

٢/١/٥ تطوير سياسة شفافة لملكية الحكومة للشركات وإطار للحوكمة. ليكون عامل تمكين لتنمية القطاع الخاص. واستكمال الإصلاحات القانونية وتحسين إطار

---

(1) Nassar, Heba, 2006. Demographic transition, employment and Labour migration in the arab region, Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat, p 31.

(2) Akcigit, U., Akgunduz, Y.E., Cilasun, S.M., Ozcan-Tok, E. and Yilmaz, F., 2020. Facts on business dynamism in Turkey. Op.cit., p 27.

(3) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia ,2017. Rethinking Fiscal Policy for the Arab Region. E/ESCWA/EDID/ 2017/4. Beirut, p.112

(4) Kindornay, S., Kocaata, Z., and Boehler, T. ,2018. Private Sector Engagement Through Development Co-operation in Egypt., p.14

حوكمة الشركات المملوكة للدولة. إذ أن تعزيز الشفافية حول النشاط الاقتصادي للدولة من خلال الإفصاح عن البيانات المالية والتشغيلية للشركات المملوكة للدولة، سيمكن القطاع الخاص من اتخاذ قرارات استثمارية بناءا على فهم أفضل لوزن الشركات المملوكة للدولة في القطاعات التي تعمل بها[١]. ويعد تعزيز الإطار القانوني للشركات المملوكة للدولة خطوة مهمة أخرى لتعزيز حوكمة وشفافية الشركات. ويمكن القيام بذلك، من خلال (أ) الفصل بين الأنشطة التجارية وغير التجارية للشركات المملوكة للدولة و (ب) الحد من الاستثناءات والإعفاءات من قانون المنافسة. وهو ما سيتطلب فصلًا واضحًا بين دور الدولة في القطاعات الرئيسية بوصفها جهه رقابية ومشاركتها ككيان اقتصادي[٢]. وسعيا من الحكومة لتطبيق معايير الحوكمة والشفافية، والتي نصت عليها المادة ٢٧، من الدستور المصرى. نص قانون قطاع الأعمال العام، رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠، على الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب. ومراعاة قواعد التمثيل النسبي في تشكيل مجلس الإدارة. ووجود أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة بمجلس الإدارة. وتمثيل العمال بعضو أو عضوين منتخبين بمجلس إدارة الشركات التابعة. والتزام الشركات بقواعد الحوكمة التي يحددها رئيس الوزراء. والتزام مجلس الإدارة بإعداد تقرير سنوي بمدى تطبيق قواعد الحوكمة والإدارة الرشيدة وخطتها للامتثال لباقي متطلباتها للعرض على الجمعية العامة[٣].

٢/٥ تشجيع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

تعد مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية، منخفضة أيضًا مقارنة بمثيلاتها من الدول الأخرى، حيث تتركز الصادرات المصرية بشكل أساسي حول المواد والمنتجات الأولية والمنتجات الأقل تطورًا. وهو ما يعوق الانتقال إلى أنشطة التصنيع ذات القيمة المضافة الأعلى في مصر. فعلى سبيل المثال؛ نجد أنه خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨، كانت أكثر من نصف صادرات السلع المصرية هي منتجات أولية وزراعية، ونحو ربعها من الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا. وبالمقارنة، بتركيا وماليزيا، تمثل صادرات التكنولوجيا المتوسطة والعالية ٤٢ % و٥٨ % على التوالي[٤]. بالإضافة إلى كلا من ارتفاع تكلفة مدخلات الانتاج وانخفاض جودتها، وضعف الخدمات اللوجستية الفعالة في مصر. ولذلك نجد، أنه على الرغم من تنامى السوق المحلي في مصر وقربها من الأسواق الدولية، إلا أن

---

(1) Park, C.A., 2020. Enhancing the Transparency and Accountability of State-Owned Enterprises, p.2.

(2) International Finance Corporation, 2020.Creating Markets in Egypt: Realizing the Full Potential of a Productive Private Sector, Country Private Sector Diagnostic, p. 16.

(٣) الجريدة الرسمية، ٢٠٢٠. قانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠، بتعديل بعض احكام قانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، ص ١٢، ص ٢١.

(4) International Finance Corporation, 2020.Creating Markets in Egypt: Realizing the Full Potential of a Productive Private Sector, Country Private Sector Diagnostic, p. 40.

مصر لم تجذب بعد تدفقات قوية من الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من سوقها المحلي الكبير أو لربط مصر في التجارة الدولية القائمة على سلاسل القيمة العالمية التي لها تأثير فعال في الحد من الفقر وخلق فرص عمل منتجة وزيادة تنافسية الاقتصاد [١].

وتشير التقديرات إلى أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بنسبة ١ %، سيزيد نصيب الفرد من الدخل بنحو ١٪ [٢] .كما ترتبط التجارة القائمة على سلاسل القيمة العالمية بشكل إيجابي بكلا من الإنتاجية والدخل وخلق الوظائف وتتأثر القدرة على الانتقال إلى أنشطة التصنيع ذات القيمة المضافة الأعلى في مصر، بتكلفة الخدمات الحيوية وتوافرها وجودتها. وعلى سبيل المثال، يعيق الافتقار إلى وسائل النقل والخدمات اللوجستية السريعة والموثوقة، اندماج الشركات في سلاسل القيمة العالمية في صناعات مثل الملابس والإلكترونيات. والافتقار إلى خدمات سلسلة التبريد cold chain[٣] يعيق قدرة مصر على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية للأعمال الزراعية بنجاح، كما أن الافتقار إلى خدمات سفن التحميل وتفريغ البضائع (roll-on, roll-off)يحد من صادرات المنتجات الزراعية والسيارات إلى الدول الأوروبية والمتوسطية [٤].

ويعتبر التصدير وسيلة رئيسية لتعزيز الإنتاجية والنمو. والتعلم عن طريق التصدير هو نموذج للتنمية تحدد من خلاله الشركات الفرص الدولية المتاحة للتصدير. وتدفع الشركات باستمرار لتحسين إنتاجيتها وتطوير التكنولوجيا. وهو ما كان له دور فعال في معجزة دول شرق آسيا وفي العديد من الدول الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية[٥].فمصر لديها فرصة كبيرة لزيادة صادراتها والاستفادة من موقعها الجغرافي المتميز ومن ثم تعزيز قدرتها التنافسية الخارجية. فقد بلغت صادرات مصر من السلع والخدمات ١٩ % من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨، مقارنة بنحو ٤٠٪، في المغرب وتونس، ٣٠ % في تركيا، وأكثر من ٦٦ % في تايلاند، وحوالي ١٠٠ % في فيتنام. وهو ما يشير إلى أن حصة الشركات

(1) OECD,2018. Making global value chains more inclusive in the MED region: The role of MNE-SME linkages, OECD Publishing, p.11.

(2) World Bank, 2020. World development report 2020: Trading for development in the age of global value chains. The World Bank, p.3.

(3) International Finance Corporation, 2020.Creating Markets in Egypt: Realizing the Full Potential of a Productive Private Sector', op.cit, p. 40.

(4) International Finance Corporation, 2020.Creating Markets in Egypt: Realizing the Full Potential of a Productive Private Sector', op.cit, p. 40.

(5) Newfarmer, R., Shaw, W. and Walkenhorst, P. eds., 2009. Breaking into new markets: Emerging lessons for export diversification. World Bank Publications, p.145.

المصرية التصديرية منخفضة للغاية[١]. وتشمل الإجراءات الرئيسية لإصلاح سياسة التجارة ودعم الصادرات المصرية ما يلي:

- إصلاح السياسات التجارية؛ وذلك من خلال تبسيط إجراءات التعريفة الجمركية وتحديث نظام الجمارك وتحسين وسائل النقل[٢]. إذ سيبقى نمو القطاع الخاص مقيدًا ما لم تتمكن مصر من الاستفادة من موقعها الجغرافي المتميز وتعزيز قدرتها صادراتها التنافسية [٣].
- تبسيط الإجراءات غير الجمركية وتعزيز الشفافية، من خلال إنشاء دليل يشمل كل اللوائح التي تنظم الواردات والصادرات ونشره على شبكة الإنترنت[٤].
- تحديث نظام الجمارك من خلال: (أ) سن قانون جمركي جديد ولوائح تنفيذية تتماشى مع اتفاقية كيوتو المعدلة واتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية. (ب) التشغيل الآلي للجمارك وتبسيط الإجراءات والتنفيذ الكامل لنظام التشغيل الآلي الإلكتروني؛ (ج) إدخال نظام للتفتيش والمعاينة قائم على تقييم المخاطر؛ (د) تطوير القدرات الفنية لموظفي مصلحة الجمارك؛ (هـ) إنشاء مرافق تفتيش / معاينة حديثة[٥].

٣/٥ دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يمكن لهذه المشروعات أن تلعب دورًا مهمًا في دعم ديناميكية الاعمال، فبجانب أنها مصدرًا مهمًا للتوظيف، إلا أن دورها لا يقتصر على ذلك فقط، فهى أيضًا مصدرًا لتعزيز نشاط ريادة الأعمال والابتكار، ومن ثم دعم استدامة النمو، من خلال دورها في تنويع الهيكل الاقتصادي وتكاملها مع المشروعات الكبيرة[٦].

حيث تساهم المشروعات التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال، بنحو ٨٠ % من القيمة المضافة للقطاع الخاص كما أنها مسئولة عن ٧٥ % من التوظيف بهذا القطاع في مصر [٧].ويعيش حوالي ٥٦ % من المصريين على دولارين إلى ٤ دولارات في اليوم، وهم يعتمدون في معيشتهم بشكل أساسي على هذه المشروعات

---

(1) International Finance Corporation, 2020.Creating Markets in Egypt: Realizing the Full Potential of a Productive Private Sector', op.cit, p. 37.

(2) Usui, N., 2012. Taking the right-road to Inclusive Growth. Job creation through, p.5.

(٣) حلمي، أمنية ،٢٠٠٣. تطوير الإدارة الجمركية في مصر، ورقة عمل رقم (٨١)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ص ١٩.

(4) ADB and ESCAP (2019). Streamlining non-tariff measures for sustainable benefits, Asia-Pacific Trade and Investment Report, p.82.

(٥) حلمي، أمنية ،٢٠٠٣. تطوير الإدارة الجمركية في مصر، ورقة عمل رقم (٨١)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(6) Weiss, J. ,2011. The Economics of Industrial Development. Routledge. New York, p.42.

(٧) عباس، ج.ع.ا. جيهان عبد السلام، ٢٠٢١. دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر، المجلة العلمية التجارة والتمويل، (٤٠) عدد خاص، مؤتمر الكلية ٢٠٢٠-(الجزء الثاني) ، ص ٢.

والتي تعمل في الغالب في القطاع غير الرسمي. كما أن أكثر من ٧٠٪ من الشباب الباحثين عن عمل لأول مرة ينتهي بهم المطاف بالعمل في هذه المشروعات، وبأجور تبلغ حوالي ٣,٧٠ دولار يوميا[١].

ويعد عدم الحصول على التمويل مشكلة شائعة في الدول النامية ومنها مصر؛ حيث تفتقر المشروعات الصغيرة فيها إلى إمكانية الحصول على التمويل بسبب افتقارها الى الأصول أو الضمانات التي يمكن استخدامها كضمان مقابل القرض الذي تحصل عليه. كما تكون الشركات الناشئة أكثر عرضة لقيود الائتمان وأقل مرونة في مواجهة الصدمات المالية. وهنا يعد التمويل الجماعي أحد الحلول الواعدة لتوفير رأس المال لرواد الأعمال المبتدئين والشركات الصغيرة والمتوسطة. وكذلك رأس المال المغامر Venture capital ورأس مال الملاك angel investment، أدوات مستخدمة على نطاق واسع لمعالجة قيود الائتمان لأصحاب المشروعات الصغيرة والمبتكرين[٢].

كما يمكن للمشروعات الصغيرة أن تستفيد بشكل كبير من إقامة علاقة تعاقد من الباطن مع شركات أكبر، وفي بعض الحالات من التجمع في مواقع محددة كالمجمعات الصناعية للقيام بأنشطة مشتركة والاستفادة من التفاعلات مع المشروعات المماثلة وهو ما يتيح للمشروعات الصغيرة: ١) اكتساب المعرفة والأفكار والتكنولوجيا، وبالتالي يسهل الابتكار. ٢)، يسمح للمشروعات بالاستفادة من البنية التحتية المشتركة والخدمات المشتركة، مما يخفض التكاليف الثابتة. ٣)، توفر هذه المجمعات، مجموعة من العمالة والمواد الخام والموردين وما إلى ذلك مما يسمح لها بالتركيز على المهام التي تتمتع فيها بميزة نسبية. ٤) كما أنه يساعد المشروعات على التصدير [٣].**ويمكن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال**[٤]:

- أن تتمتع هذه المشروعات بتخفيض الرسوم الجمركية عند استيراد المعدات الرأسمالية وتصدير البضائع التي تنتجها.
- إقامة حاضنات اعمال وورش تدريبية بالمدن الصناعية الجديدة مزودة بالمعدات المطلوبة.

---

(1) Ghanem, H., 2013. Egypt's Difficult Transition: Options for the International Community. The Arab Spring Five Years Later, p.33.

(2) SESRIC ,2017. OIC Economic Outlook 2017, Industrial development for structural transformation. Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC), p.139

(3) Outlook, A.E., 2017. African economic outlook 2017: Entrepreneurship and industrialisation. African Economic Outlook, p.32.

(4) El-Ghonemy, M.R. ed., 2003. Egypt in the twenty first century: challenges for development (Vol. 2). Routledge, p.172.

- منح قروض لأصحابها المشروعات الصغيرة بفائدة أقل من القروض العادية الممنوحة لرجال الأعمال الكبار.
- تخصيص الأراضي بمقابل رمزي، إعفاء مشروعات الاقتصاد غير الرسمي التي تتقدم لتوفيق أوضاعها من الضريبة لمدة محددة.

وتواجه الشركات الصغيرة والناشئة، صعوبات خاصة عند دخولها للأسواق الدولية، مثل تحديد العملاء المحتملين واحتياجاتهم، وكيفية الوصول إلى الأسواق الدولية، والمنافسة الحالية في السوق. وفي الغالب يكون من الصعب على هذه الشركات الحصول على معلومات حول كيفية الامتثال لقوانين الدول المصدرة لها، مثل القواعد الجمركية وحقوق الملكية الصناعية وإنفاذ العقود واللوائح والمعايير الفنية الأخرى. وتشمل العوائق الرئيسية التي تواجه هذه الشركات (١) نقص رأس المال العامل لتمويل الصادرات؛ (٢) صعوبة تحديد الفرص التصديرية؛ (٣) نقص المعلومات حول تحديد / تحليل الأسواق؛ (٤) عدم القدرة على الاتصال بالعملاء المحتملين في الخارج. (٥) قلة الوقت الإداري للتعامل مع مشاكل التصدير[١].

٤/٥ دعم الابتكار ونشر التقنيات الجديدة

تعاني أغلب الدول النامية، ومنها مصر من ضعف أنشطة البحث والابتكار وريادة الأعمال. ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى: (١) نقص القدرات أو المهارات الأساسية (مثل المهارات الريادية والإدارية، ومحو الأمية الرقمية، والمهارات التكنولوجية)، وغالبًا ما يكون ذلك مرتبطًا بعدم كفاية التعليم الرسمي أو التدريب المهني؛ و (٢) ضعف فرص المشاركة في مثل هذه الأنشطة، بسبب التمييز في أسواق العمل، والحواجز أمام ريادة الأعمال. وتتطلب البنية التحتية للإنترنت والهاتف المحمول في مصر تحسينات كبيرة في الجودة. كما أن حاجة إلى المزيد من برامج وأنشطة ريادة الأعمال لتعزيز روح ريادة الأعمال وتزويد رواد الأعمال المحتملين في مصر بالأدوات والمنهجيات المناسبة لنقل أفكارهم إلى المستوى التالي وإطلاق شركاتهم الناشئة. مثل دورات التعلم مدى الحياة المتعلقة باكتساب مهارات مثل الانفتاح والتفكير النقدي والابتكار والتحلي بالمسؤولية واستشراف المستقبل / التفكير المستقبلي والانتقال من العقلية التقليدية إلى غير تقليدية استكشافية وابداعية[٢].

---

(1) OECD ,2006. Removing barriers to SME access to international markets. Final background report of the OECD-APEC. OECD-APEC Global Conference, 6-8 November 2006, Athens, Greece, p.36.

(2) ITU,2019. Entrepreneurship and Innovation Ecosystem in 22 Arab countries: The Status Quo, Impediments and the Ways Forward, the Telecommunication Development Bureau (BDT), p.37.

كما يمكن أن يؤدي دعم الابتكار ونشر المعرفة إلى تضييق الفجوات الإقليمية وتعزيز نمو الإنتاجية. وهو ما يتطلب التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في البلد، فمثلا يمكن للجمعيات الصناعية أن تساعد الشركات على التعلم من تجارب بعضها البعض وتنسيق أنشطة البحث المشتركة للشركات. كما تعمل الشراكة الفعالة بين الجامعات والشركات الخاصة على تعزيز ونشر الابتكار، لا سيما عندما تكون أنشطة البحث في الجامعات مرتبطة بمجالات ذات أهمية للاقتصاد المحلي. وتصبح هذه الشراكة مفيدة للطرفين لأنها تُمكن الجامعات من الحصول على مساعدات مالية من الشركات، لربط الأبحاث الجامعية بأنشطة عمل هذه الشركات مما يساعد على ترجمة الأنشطة البحثية إلى منتجات جديدة مبتكرة[١]. ومن ثم ينبغي على الحكومة، لدعم الابتكار ونشر التقنيات الجديدة، وذلك من خلال:

- إنشاء الجامعات التكنولوجية. ومشاركة وزارة التربية والتعليم مع رجال الاعمال في إنشاء مدارس تكنولوجية جديدة ووضع المناهج تلبي احتياجات سوق العمل [٢].
- تقديم الحكومة حوافز لربط المراكز البحثية بالجامعات والشركات وإصدار تقرير سنوي عن البحث والتنمية والابتكار، يقارن بين ما تحقق في مصر والدول الاخرى[٣].
- تقديم دعم مالي وحوافز ضريبية، كمنح خصم ضريبي للشركات التي تمول أنشطة البحث والتطوير في الجامعات. وتخفيض ضريبي على رواتب وأجور الباحثين وخصومات ضريبية على أنشطة البحوث والتطوير [٤].
- دعم مراكز الأبحاث والابتكار، من خلال زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، كأحد أهم مصادر القدرة التنافسية الاقتصادية في السوق العالمي. ويمكن القيام بذلك عن طريق تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير وزيادة تدريجية لحصة تمويل البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا، من القيمة الضئيلة والتي بلغ فيها متوسط حجم الانفاق على البحث والتطوير في مصر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٨، نحو ٠,٤٢٪ [٥]، كما في الشكل رقم (٢) ليصبح

---

(1) OECD, 2019. Regions in Industrial Transition, policies for people and places, OECD Publishing, Paris, p.9.

(2) World Bank Group, 2019. Understanding Poverty and Inequality in Egypt: Background Papers, p.56.

(3) OECD, 2010. Reviews of National Policies for Education: Higher Education in Egypt, OECD Publishing, Paris, p.38.

(٤) يونس، ايهاب محمد، ٢٠١٩. إصلاحات السياسة المالية والنمو الحقيقي، حالة مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٤٩، العدد ٣، ص ٢٥٣.

(٥) قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على:

https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?locations=EG

٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تصل هذه النسبة من ٣ إلى ٥٪ في الدول الصناعية[١].

شكل رقم (٢)
نسبة الانفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلى الإجمالي في مصر
خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٨

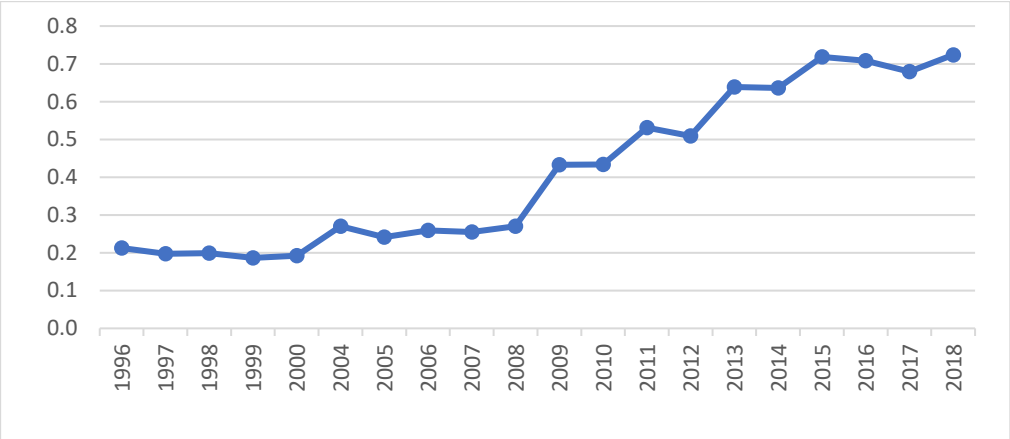

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على:

https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?locations=EG

- توفير الحكومة لمرافق تعليمية جيدة ومناهج تلبي احتياجات سوق العمل، لإكساب الطلاب مهارات القدرة على الابتكار وحل المشكلات. ونشر ثقافة ريادة الأعمال لتحويل أفكارهم الشبابية إلى مشروعات ناجحة[٢].
- خصم تكاليف البحث والتطوير وبراءة الاختراع من الوعاء الخاضع للضريبة. والسماح للجامعات ومعاهد البحوث بالشراء المباشر للمعدات والمواد من الخارج بدون جمارك. وإنشاء وإدارة شركات التكنولوجيا. وإعفاء هذه المؤسسات التعليمية من الضرائب المفروضة على الملكية الفكرية وترخيص التكنولوجيا[٣].
- انشاء صناديق براءات الاختراع لتربط بين الأبحاث العلمية واحتياجات المجتمع المحلى، مما يساهم في تنمية الاقتصاد. وحفظ حقوق الملكية

---

[1] Hawash, R., 2007. Industrialization in Egypt: Historical development and implications for economic policy (No. 1), p.20.

[٢] برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠٠٢. تقرير التنمية الانسانية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ص٩٢.

[3] UNESCWA,2017, National Technology Development and Transfer System in Egypt, United Nations, p.110.

الفكرية لأصحابها. وتقديم الدعم المالي والفني اللازم للحصول على براءات اختراع للباحثين [١].

- إنشاء مجلس وطني للابتكار، يقوم بوضع استراتيجية وطنية للابتكار، ويعمل على إشراك الجهات الفاعلة في مجال الابتكار ورجال الأعمال في انشطته ويدعمه وكالات للابتكار، تعمل على مساعدة الشركات على تطوير قدراتها الابتكارية من خلال: اعتماد أفضل الممارسات، وتدريب الشركات ورواد الأعمال على مهارات الابتكار، وتعزيز نقل التكنولوجيا من الجامعات والمختبرات إلى القطاع الخاص، وربط الشركات المحلية بسلاسل التوريد العالمية[٢].

٦/- تعزيز الأسواق الشاملة:

تأتي أهمية الأسواق الشاملة، في قدرتها على تعزيز آليات سوق العمل. وضمان حرية وصول الباحثين عن العمل إلى المعلومات حول فرص العمل المتاحة وإقامة شبكات فاعلة لتداول هذه المعلومات وخلق أسواق عمل فعالة. وتحرير أسواق العمل لزيادة مرونتها في إطار تنافسي يضمن في الوقت ذاته. ووجود شبكات الحماية الاجتماعية، تقدم تعويضات كافية للبطالة، وتوازن بين حقوق أرباب العمل وحقوق العاملين[٣]. وتتميز بوجود توافق بين العمال وأصحاب العمل حول الحد الأدنى للأجر. وقواعد تنظيم العقود، بما فيها إجراءات التوظيف وساعات العمل وتتيح للباحثين عن العمل فرص للعمل المنتج، وإعادة التدريب عند الحاجة[٤].ويمكن تعزيز الاسواق الشاملة من خلال:

١/٦ خلق وظائف جديدة ذات نوعية جيدة للجميع

يمكن للحكومة استخدام سياسات محددة لخلق وظائف جديدة مثل إعانات الأجور وخفض المساهمات الاجتماعية لأصحاب العمل وبرامج الأشغال / المشروعات العامة. وتساعد هذه الإجراءات أصحاب العمل على توظيف عمال جدد. لإن فشل الشركات في توظيف العمال هو أحد أهم اسباب ارتفاع البطالة[٥]. حيث تساعد الإعانات المؤقتة للأجور الشركات على الإبقاء على موظفيها. كما

---

(1) OECD ,2017. Highlights from the OECD Science, Technology and Industry Scoreboard 2017 - The Digital Transformation: Spain, OECD Publishing, Paris, p,4.

(2) UNESCWA,2017, National Technology Development and Transfer System in Egypt, United Nations., p.108

(3) Rubery, J., 2017. Reregulating for inclusive labour markets. In Regulating for Equitable and Job-Rich Growth. Op.cit, p.13.

(٤) برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠٠٢. تقرير التنمية الانسانية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

(5) Forastieri, V. ed., 2012. SOLVE: integrating health promotion into workplace OSH policies: trainer's guide. ILO., P. 313.

تدعم زيادة الإنتاج بعد الصدمات الاقتصادية. ومن ثم يكون لها تأثير إيجابي كبير على التشغيل. كما تساعد الشركات التي تعاني من نقص السيولة في الإبقاء على الأيدي العاملة. والحفاظ على العمالة الماهرة في أوقات الركود. وسرعة التعافي بعد الركود. كما تدعم إعانات الاجور كلا من الاستهلاك والطلب الكلي والنمو الاقتصادي[١].

وتساهم برامج الأشغال/ المشروعات العامة، أيضا في خلق فرص عمل جديدة من خلال مشروعات البنية التحتية كثيفة العمالة مثل إنشاء الطرق والجسور، وصيانتها، ومشروعات المياه والصرف الصحي. وتوفر هذه البرامج دخل للعاطلين وخاصه في الدول التي لا يتوفر فيها نظام لإعانات البطالة كمصر[٢]. وتتميز هذه المشروعات بالإضافة إلى توفير مصدر للدخل للفقراء، انها تسهم في تحسين البنية التحتية المحلية والبيئة، والتي بدورها لها فوائد اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل[٣].

ويمكن لمصر الاستفادة من تجربة جنوب إفريقيا، التي أطلقت خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٩ برنامج الأشغال العامة الموسعة بهدف التخفيف من حدة الفقر وخلق فرص العمل لما لا يقل عن مليون فرصة عمل في أربع قطاعات اقتصادية: البنية التحتية (كالطرق والأعمال المدنية)، والبيئة (كالحفاظ على البيئة وإزالة الحرائق)، والاجتماعية (كالرعاية المنزلية والمجتمعية) والقطاع الاقتصادي (كتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وكانت نسب المشاركة فيها على النحو التالي: على الأقل ٤٠٪ نساء، ٣٠٪ شباب و٢٪ ذوي الاحتياجات الخاصة. ويهدف البرنامج، الذي تم تنفيذه على مستوى الحكومة الوطنية والمحلية، إلى تمكين المشاركين من كسب الدخل بعد المشاركة في الأشغال العامة من خلال المزيد من التعليم والتدريب وتنمية المهارات[٤].

كما يتطلب تعزيز الوظائف عالية الجودة، الحد من السمة غير الرسمية للعمل من خلال مجموعة من السياسات الضريبية. حيث يتمتع العمال العاملون في القطاع غير الرسمي بإمكانية محدودة للحصول على الحماية الاجتماعية. وعادة ما يُمنحوا عقودًا غير مناسبة ويتقاضون أجورًا أقل نسبيًا. ويكونون أكثر عرضة للخطر عندما

(1) ILO Brief,2020. Temporary Wage Subsidies, 21 / May, p.1.

(2) Nassar, Heba, 2006. Demographic transition, employment and Labour migration in the arab region, Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat, p.25.

(3) Godfrey, K., 2000. Strategies to Combat Youth Unemployment and Marginalization in Anglophone Africa-ILO (No. 14). SAMAT Discussion Paper, p.33.

(4) Mtapuri, O., 2014. The Expanded Public Works Programme: Reflections from South Africa. Mediterranean Journal of Social Sciences, 5(8), p.545.

يفقدون وظائفهم أو عندما يتقاعدون[١]. ويتطلب معالجة السمة غير الرسمية للتوظيف، عمل نظام ضـــريبي مبســـط لهذه المشـــروعات، بحيث يراعي ظروف وخصائص هذه المشروعات. ويزيد من الفوائد التي تُجني من الانضمام إلى القطاع الرسمي ويقلل من تكلفة الانتقال إلى الاقتصـاد الرسـمي. والعمل على خلق نوع من التكامل والتشـابك بين هذه المشـروعات والمشـروعات المتوسطة والكبيرة مما يشجعها على الانتقال إلى الاقتصـاد الرسـمي[٢].

٢/٦ تعزيز الحوار المجتمعي

سيظل الحوار المجتمعي ضرورياً لتعزيز التعاون والثقة المتبادلة وتحسين ظروف العمل وإنتاجيته. ويحتاج توقع التحديات والفرص المستقبلية، وإيجاد الحلول لها، وإدارة التغيير بشكل استباقي للعمل بسهولة وفعالية أكبر إلى التعاون بين أرباب العمل والعمال وممثلوهم والحكومة والثقة المتبادلة. ولذا يجب أن يتطور الحوار المجتمعي بما يتماشى مع الأشكال المرنة للعمالة. عن طريق السماح للعمال المؤقتين / غير الرسميين بإنشاء نقابات جديدة وفي بعض الحالات، تقوم الشركات طواعية بالسماح لهؤلاء العمال بالمشاركة في المفاوضات الجماعية [٣]. كما أن هناك مبادرات للقطاع الخاص لجمع العمال في تعاونيات[٤]. بالإضافة إلى ذلك، قد تسهل التقنيات الجديدة؛ مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات، في تنظيم العمال واشراك كافة الاطراف الفاعلة في الحوار. ونحتاج هنا من الحكومة إلى توفير إطار تنظيمي مواتٍ، يقدم دعم مالـي وقانونـي لتعزيز مثل هذه الاليات التى تدعم الحوار المجتمعي[٥].

كما يعد وجود الشركاء الاجتماعيين، كاتحاد النقابات العمالية واتحاد مجالس المقاطعات / البلديات للعمال، شرطا أساسيا آخر للتفاعل الفعال بين العمال وأصحاب العمل، حيث يتم تنظيم شروط وظروف وعلاقات العمل، بما في ذلك الأجور، إلى حد كبير من خلال المفاوضات الجماعية التي يتم التفاوض بشأنها وإبرامها مباشرة بين الشركاء الاجتماعيين والحكومة. وهو ما يقلل من الخلافات والاضرابات ويضمن تحقيق أجور فعالة[٦].

---

(1) OECD, 2018. The Framework for Policy Action on Inclusive Growth, OECD Publishing, Paris., p.97.

(٢) مركز دعم المعلومات واتخاذ القرار، ٢٠٢٠. العمالة غير المنتظمة، القاعدة القومية للدراسات، العدد ١٧٤، ص ٤.

(3) Hermans, M., Huyse, H. and Van Ongevalle, J., 2016. Social dialogue as a driver and governance instrument for sustainable development, p.6.

(٤) تقدم خدمات للعمال مثل؛ توفير التمويـل، والتعليـم والتوظيـف والتصدي لتدهور حقوق العمـال.

(5) International Labour Organization, 2018. Social Dialogue and the Future of Work, Report of the ILO-AICESIS Conference, 23–24 November 2017, Athens, Greece, p.7.

(6) Dølvik, J.E., 2014. The Nordic Model towards 2030. A New Chapter? [online]. NordMod2030. Final report. Oslo: FAFO. P.1.

٣/٦ تحسين التوافق بين العرض والطلب على العمالة

يعاني سوق العمل في مصر من مشكلة عدم التطابق/ التوافق بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، على جميع المستويات التعليمية، كما في الشكل رقم (٣). فلا تزال مخرجات النظام التعليمي غير مناسبة لاحتياجات لسوق العمل. ولا يكتسب الطلاب المهارات التي توفر لهم سبل الحصول على فرص عمل جيدة. ويوضح الشكل رقم (٣)، أن البطالة في مصر تتركز بشكل عام بين الحاصلين على مؤهل جامعي، حيث يوجد فائض عرض. إذ يبلغ عرض العمل فيها نحو ٢٤٪، والطلب عليه نحو ١٤٪ في عام ٢٠١٦[١]. وهو ما يعنى أن نحو ١٠٪ من خريجي الجامعات غير مطلوبين في سوق العمل. كما أن هناك فائض طلب على العمال الحاصلين على مؤهل ابتدائي وثانوي يتجاوز العرض المتاح من العمال الحاصلين على هذه المؤهلات.

شكل رقم (٣)
عدم التوافق بين عرض العمل والطلب عليه حسب المؤهل العلمي للعام ٢٠١٦

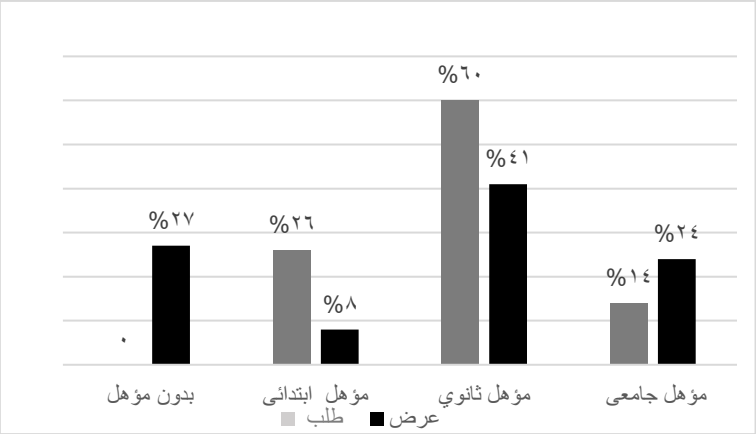

Source: World Bank, 2020. Egypt Economic Monitor, November 2020, op.cit, p.57.

ويُظهر مسح للبنك الدولي للشركات أن نسبة كبيرة من الشركات بشكل خاص في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترى أن مستوى مهارات العمل في الدول النامية، تعد عائق رئيسي امام تطويرها، على الرغم من أن حكومات تلك الدول قد استثمرت مبالغ كبيرة في التعليم، في خاصة على مستوى التعليم العالي [٢].

---

(1) World Bank, 2020. Egypt Economic Monitor, November 2020, op.cit, p.57.

(2)OECD ,2012. Perspectives on Global Development 2012: Social Cohesion in a Shifting World, OECD Publishing, Paris., p.226.

كما يمكن جعل العاطلين عن العمل، والشباب أكثر قابلية للتوظيف. وذلك عن طريق أن تقوم الحكومة بتوجيه سياسات سوق العمل الخاصة بها لزيادة إمكانية توظيفهم وتحسين التوافق بين العرض والطلب عليهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال المساعدة في البحث عن عمل، ودعم الدخل للعمال المسرحين. والفهم الأفضل لاحتياجات سوق العمل، كما يلي:

١/٣/٦ المساعدة في البحث عن وظيفة:

تهدف سياسة المساعدة في البحث عن وظيفة (JSA) job-search assistance إلى؛ تحسين فرص الباحثين عن العمل في العثور على فرصه عمل من خلال توفير أنشطة مثل تقييم المهارات، وتقديم المشورة، وخدمات التوظيف؛ تقديم إعانات التأمين ضد البطالة لتوفير دعم مالي مؤقت للعاطلين عن العمل حتى العودة إلى سوق العمل. ويتم توفير هذه الأنشطة عادةً من قبل مكاتب خدمات التوظيف العامة public employment services (PES)[١][٢]. وتشمل الوظائف الأساسية لخدمات التوظيف العامة ما يلي: جمع المعلومات عن الباحثين عن الوظائف والوظائف الشاغرة، وتقديم خدمات التوفيق بينهم. جمع وتحليل ونشر معلومات سوق العمل. وتقديم توجيهات ومشورة مهنية، تطوير وتنفيذ برامج وخدمات سوق العمل المستهدفة، وإدارة استحقاقات التأمين ضد البطالة، التدريب أو إعادة التدريب على المهارات[٣]. وضع أنظمة تداول للوظائف على الإنترنت. وضع برنامج لتسجيل العاطلين وأماكن تواجدهم على الإنترنت وعمل معارض لتوظيف العمالة. وتوفير المعلومات المتعلقة بعمل مشروع خاص والخدمات التنظيمية الأخرى مثل الإشراف على وكالات التوظيف الخاصة[٤].

٢/٣/٦ اعانات البطالة

تكمن أهمية هذا الدعم في أن أغلب الفقراء والعاطلين عن العمل في الدول النامية، ومنها مصر بعيدون عن متناول خطط حماية الدخل الرسمية[٥].وتشمل خطط إعانات البطالة، سواء كانت قائمة على الاشتراكات أو غير قائمة على الاشتراكات، والتي تهدف إلى الحفاظ على مستويات الدخل بعد فقدان الوظيفة. أو

---

[١] هي وكالات للوساطة توفق بين عرض العمل والطلب عليه.

[2] ILO, 2009. ILO Support for the Role of Public Employment Services in the Labour Market, Governing Body, 306th Session, Geneva, Nov. 2009, GB. 306/ESP/3/2. Geneva, p.2.

[3] OECD. Publishing, 2009. OECD Employment Outlook 2009: Tackling the Jobs Crisis. Organisation for Economic Co-operation and Development, p.3.

[4] Card, D., Kluve, J. and Weber, A., 2010. Active labour market policy evaluations: A meta-analysis. The economic journal, 120(548), p.F453.

[5] Behrendt, C., Cichon, M., Hagemejer, K., Kidd, S., Krech, R. and Townsend, P., 2009. Rethinking the role of social security in development. In Building Decent Societies (pp. 325-337). Palgrave Macmillan, London, p.21.

حتى إيجاد فرصة عمل والحفاظ على مستويات الاستهلاك وإبعاد الأفراد وأسرهم عن الفقر. وعلى الجانب الآخر هناك آثار سلبية لإعانات البطالة، والتي قد تثني العمال عن قبول عروض العمل المتاحة. فقد اشارت النظرية الكلاسيكية إلى أن إعانات البطالة، قد تثني العاطلين عن العمل عن البحث عن عمل، ويقلل من الخوف من البطالة، وبالتالي زيادة الضغط لرفع الاجور (عبر نقابات العمال، على سبيل المثال). كما تشير الدلائل التجريبية في دول OECD إلى أن إعانات البطالة المرتفعة والطويلة الأجل قد تُولد بطالة طويلة الاجل[١] ولهذا يجب أن يرتبط تقديم هذه الإعانات بالانخراط في أنشطة تدريبية أو البحث عن عمل.

كما أن إعانات البطالة وأنظمة المساعدة الاجتماعية ذات التغطية الواسعة هي أيضًا أداة لتقليل تكاليف فقدان الوظيفة. إذ تخفف هذه التدابير من خسائر الدخل الناتجة عن فقدان الوظيفة. عند تصميمها بشكل جيد، وتعزز أيضًا فعالية سياسات سوق العمل النشطة، لأن البطالة ومزايا المساعدة الاجتماعية توفر الأداة الرئيسية لربط العاطلين بخدمات التوظيف وبرامج سوق العمل النشطة. فقد يفتقر العاطلون الذين لا يتأهلون لهذه الأنواع من المساعدات إلى الدافع الكافي للتسجيل في البرامج أو ببساطة المعلومات الضرورية للبحث عن فرصة عمل مناسبة[٢]. كما أنها تساهم في إعادة توزيع الدخل وتقاسم مخاطر البطالة بين مجموعات مختلفة من العمال، وتحافظ على مستويات معيشية مقبولة خلال أوقات البطالة. وتسهل تخصيص الوظائف وإعادة توزيعها بكفاءة. ويمكن القول أنه من منظور الاقتصاد الكلي، تلعب اعانة البطالة دورًا مركزيًا كعامل استقرار تلقائي، يساعد الاقتصاد على استعاده توازنه والتخفيف من آثار الازمات الاقتصادية على العاطلين عن العمل [٣].

٤/٦ تعزيز فرص التعلم مدى الحياة

أدى التطور السريع للتكنولوجيا إلى خلق حاجة مستمرة للتعلم مدى الحياة[٤] وتحسين المهارات، حيث تعد المهارات والمعرفة الرقمية من بين المعايير المطلوبة لشغل الوظائف. وهو ما يوفر فرصًا جديدة للعمال والباحثين عن عمل، ولكن في نفس الوقت يتطلب المزيد من الكفاءات للاضطلاع بهذه الوظائف. ولذلك يصبح التعلم مدى الحياة، نهجا للمواطنين حتى يتمكنوا من التحرك مع سوق العمل

---

(1) Boeri, T., Helppie, B. and Macis, M., 2008. Labor regulations in developing countries: a review of the evidence and directions for future research. World Bank Social Protection Discussion Paper, 833, p.44.

(2) OECD. Publishing, 2009. OECD Employment Outlook 2009: Tackling the Jobs Crisis. Organisation for Economic Co-operation and Development., p.79.

(3) Immervoll, H., 2012. Reforming the Benefit System to 'Make Work Pay': Options and Priorities in a Weak Labour Market (No. 50). IZA Policy Paper, p,3.

(٤) أي لا يقف التعليم عند مرحلة الحصول على شهادة، ولكنه يجب أن يستمر مدى الحياة بسبب التطورات المتسارعة في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

ومواكبة المنافسة في اقتصاد المعرفة العالمي. فهو يزيد من قدرة العامل على التعامل بفعالية مع التغير وتزيد من قدرته على التكيف مع التكنولوجيا الجديدة [١].

ولتصميم سياسات تعلم مدى الحياة فعالة، يجب النظر إلى التعلم ليس فقط في المؤسسات الرسمية مثل المدارس والجامعات، ولكن أيضًا في أماكن التعلم غير الرسمية مثل التدريب أثناء العمل والتعلم غير الرسمي. على سبيل المثال، التعليم بين زملاء العمل، وهو ما سيزيد الانفتاح والرغبة في المشاركة والتعلم[٢]. ويتطلب التعلم مدى الحياة، تخطيطًا واضحًا وفرصًا للتعلم الأساسي بين مختلف القطاعات. فهناك حاجة إلى تعاون قوي بين الصناعات لضمان سياسات التعلم مدى الحياة الناجحة. وعلى المستوى الحكومي، يشمل ذلك التخطيط الاستراتيجي وتوفير الموارد للحكومات المحلية والمركزية. وهذا يعني أيضًا تطوير التعليم الشامل والرعاية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية. كما أن هناك حاجة أيضًا إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، من أجل تعزيز التعلم في بيئات مختلفة، وجعله متاحًا وشاملًا للجميع[٣].

وتزداد فعالية التعلم مدى الحياة عندما يبدأ في مرحلة الطفولة، نظرًا لأنها عملية تراكمية مصممة للبناء باستمرار على المعرفة التراكمية. كما تتطور النزعة والانفتاح تجاه الانخراط في التعلم طوال الحياة في سنوات المرء الأولى. كما يعد التعليم المبكر والتعليم الإلزامي من الجوانب الحاسمة في التعلم الناجح مدى الحياة، حيث أن بناء أساس قوي هنا يخلق فرصة أكبر لتطوير موقف قوي تجاه التعلم مدى الحياة[٤].

ويمكن للحكومة تشجيع التعلم مدى الحياة من خلال توفير عدد من البدائل التمويلية، لتشجيع العمال والطلاب على التعلم منها:

- عقود رأس المال البشري، وفيها يمول المستثمرون نفقات الطلاب مقابل الحصول على نسبة مئوية من دخولهم المستقبلية بعد التخرج. وتتوقف هذه النسبة المئوية وأجل السداد على مستوى الدخل المتوقع للطلاب[٥].

---

(1) OECD. Publishing and Organisation for Economic Co-operation and Development Staff, 2018. OECD Employment Outlook 2018. Organisation for Economic Co-operation and Development, p.66.

(2) Van Weert, T.J. and Kendall, M. eds., 2006. Lifelong learning in the digital age: Sustainable for all in a changing world (Vol. 137). Springer, p.33.

(3) OECD, 2016. Skills matter: Further results from the survey of adult skills. OECD Skills Studies., p.122.

(4) Laal, M., 2011. Lifelong learning: What does it mean? Procedia-Social and Behavioral Sciences, 28, p.473.

(5) Kroencke, T.A., Muehler, G. and Sprietsma, M., 2013. Return and risk of human capital contracts. ZEW-Centre for European Economic Research Discussion Paper, p.16.

- ضرائب التخرج، وهي ضريبة تضاف على ضريبة الدخل عند عمل الخريجين، كوسيلة للحصول على جزء من نفقات تعليمهم[١].
- ضمان الحكومة للقروض المقدمة للطلاب من البنوك التجارية. وانشاء صندوق لتمويل قروض التعليم للطلاب، تقوم بتقديم قروض بناء على مستوى الدخل المتوقع للطالب[٢].
- الكوبونات التعليمية، حيث تقدم للطلاب الفقراء والمحرومين وهو ما يساعد في تحسين المساواة في الوصول إلى التعليم [٣].

٥/٦ توفير حوافز لريادة الاعمال

يعد اتاحة حوافز ريادة الاعمال، أحد اليات دعم ديناميكية الاعمال وخلق فرص العمل، لا سيما في الدول النامية، ومنها مصر. والتي تتضمن عادة توفير مراكز للتدريب أو توفير الائتمان أو مزيج من الاثنين معًا. ويركز التدريب على تطوير مهارات تخطيط الأعمال والتسويق وتطوير المنتجات، وغالبًا ما يقترن بالتوجيه نحو المجالات المتاحة والملائمة[٤]. وتسعى برامج ائتمان ريادة الأعمال، التي عادة ما تكون عبارة عن قروض صغيرة، إلى التغلب على الحواجز التي يواجهها العاطلون عن العمل في الوصول إلى التمويل من مؤسسات الإقراض الرسمية. والتي تشكل عائق لهم وبشكل خاص لأن هؤلاء الأفراد يفتقرون إلى التاريخ الائتماني والضمانات. ويتمثل العائق الرئيسي في أن هذه البرامج لا يمكن أن تساعد إلا نسبة صغيرة من العاطلين عن العمل لأن ليس كل الأفراد مؤهلين ليصبحوا رواد أعمال[٥].

ومن ثم يمكن القول أن جهود صانعي السياسات، لدعم ديناميكية الاعمال والأسواق الناشئة في مصر ينبغي أن تركز على:

- العمل على استقرار الاقتصاد الكلي، بما يضمن استقرار الأسعار واستدامة المالية العامة مع السماح باستجابة فعالة للسياسة النقدية والمالية خلال فترات الركود الاقتصادي[٦].

---

[١] عبد العزيز سلوى محمد، ٢٠١٨. تمويل التعليم العالي فى مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية العدد الاول، يناير، ص٤٢.

[2] Salmi, J., 2003. Student loans in an international perspective: The World Bank experience. LCSHD paper series, 44, p.15.

[3] OECD, 2017. School Choice and School Vouchers: An OECD Perspective. Paris, p.15.

[4] Lerner, J., 2020. Government incentives for entrepreneurship. In Innovation and Public Policy. University of Chicago Press., P. 4.

[5] Cazes, Sandrine & Heuer, Caroline & Verick, Sher. 2009. Labour Market Policies in Times of Crisis, ILO Employ Working Paper, No.35, P. 16.

[6] G20 Germany, 2017. G20 Growth Strategy Argentina, p.3.

- التأكد من أن تشريعات حماية العمالة تولد تكاليف فصل من العمل، يمكن التنبؤ بها ومتوازنة وليست مقيدة بشكل مفرط، مع حماية العمال من الانتهاكات المحتملة[١].
- اعتماد ترتيبات أوقات العمل المرنة لمساعدة الشركات على التكيف مع التغيرات المؤقتة في ظروف العمل، مع مساعدة العمال على التوفيق بين العمل والحياة الشخصية[٢].
- وضع حد أدنى قانوني للأجور يرتبط بمستوى التضخم وانتاجية العمل [٣].
- تعزيز شمولية أنظمة المفاوضات الجماعية مع توفير المرونة الكافية للشركات للتكيف مع الصدمات والتغيير الهيكلي[٤].
- تعزيز العمالة الرسمية من خلال تعزيز إنفاذ قواعد سوق العمل، وجعل العمل الرسمي أكثر جاذبية للشركات والعاملين[٥].

٧/- اهم النتائج والتوصيات

قام الباحث بدراسة التحديات التي تعوق تحقيق النمو الاقتصادي الشامل في مصر والعمل على معالجتها. وذلك من خلال تحديد السياسة الاقتصادية الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل في مصر.

١/٧ النتائج

وكانت أهم النتائج كالتالى:

- تكمن أهمية النمو الاقتصادى الشامل في قدرته على الحد من الفقر، رفع مستوى معيشة السكان، توفير فرص العمل المنتجة وتوسيع الفرص الاقتصادية، وتقاسم المنافع بين افراد المجتمع بشكل أكثر عدالة.
- تدنى ترتيب مصر وفقا لمؤشر ديناميكية الأعمال والأسواق من حيث مهارات قوة العمل وجودة التدريب المهنى. فقد احتلت مصر المرتبة الـ ١٣٧، بين ١٤٠ دولة من حيث انفتاح أسواقها على العالم. والمرتبة الـ ١٣٦ من حيث أداء منظومة التعريفات الجمركية. ومن ناحية أخرى، كان ترتيب مصر من حيث فجوة الاقتراض التى تتحدد بنسبه تمويل القطاع الخاص إلى الناتج المحلى

---

(1) OECD, 2018. The Framework for Policy Action on Inclusive Growth. Op.cit, p.17.

(2) United Nations Conference on Trade and Development, 2012. Trade and development report, 2012: Policies for inclusive and balanced growth, p.166

(3) Waeyenberge, E.V. and Bargawi, H., 2018. Macroeconomic policy, inclusive growth and productive employment in Uganda (No. 994987693202676). International Labour Organization, p.41.

(4) United Nations Conference on Trade and Development, 2012. Trade and development report, op.cit, p.166

(5) OECD, 2018. Good jobs for all in a changing world of work: The OECD jobs strategy. OECD Employment Outlook, edited by OECD, p.13.

الإجمالى المرتبة الـ ١٢٤. ومن حيث تكلفة بدء النشاط الاقتصادى احتلت مصر المرتبة الـ ١٢٤ وذلك لمؤشرات تقرير التنافسية العالمى لعام ٢٠١٩.

- تحتاج الحكومة إلى الشراكة مع القطاع الخاص، لتوفير فرص للخريجين الجدد، وجذب الاستثمارات وتشجيع المنافسة.
- انخفاض مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية، مقارنة بمثيلاتها من الدول الأخرى، حيث تتركز الصادرات المصرية بشكل أساسي حول المواد والمنتجات الأولية والمنتجات الأقل تطورًا. وهو ما يعوق الانتقال إلى أنشطة التصنيع ذات القيمة المضافة الأعلى في مصر.
- ضعف أنشطة البحث والابتكار وريادة الأعمال في مصر. ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى: (١) نقص القدرات أو المهارات الأساسية (مثل المهارات الريادية والإدارية، ومحو الأمية الرقمية، والمهارات التكنولوجية)، وعدم كفاية التعليم الرسمي أو التدريب المهني؛ و (٢) ضعف فرص المشاركة في مثل هذه الأنشطة، بسبب التمييز في أسواق العمل، والحواجز أمام ريادة الأعمال.
- الاستثمار في التعليم هو أساس التقدم وتوفير الفرص للجميع. ويعد ضمان الوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي عالي الجودة وتوسيع التعليم العالي أمرًا بالغ الأهمية، لتعزيز القدرة على التكيف مع التطورات السريعة وخلق أفكار وتكنولوجيات جديدة وتعزيز نتائج سوق العمل الفردية وزيادة النمو. بالإضافة إلى ذلك، العمل على جعل الإنفاق على التعليم أكثر كفاءة.
- يعاني سوق العمل في مصر من مشكلة عدم التطابق/ التوافق بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، على جميع المستويات التعليمية. فلا تزال مخرجات النظام التعليمي غير مناسبة لاحتياجات لسوق العمل. ولا يكتسب الطلاب المهارات التي توفر لهم سبل الحصول على فرص عمل جيدة.

٢/٧ التوصيات

وتتلخص أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة، فيما يلي:

يحتاج تعزيز النمو الاقتصادى الشامل في مصر؛ إلى ركائز أساسية، من أهمها:

- تشكيل الحكومة للجنة يشارك فيها كلا من القطاعين العام، الخاص والمجتمع المدني، لتلعب دورًا فعالاً في دفع أجندة إصلاح مناخ الأعمال. تطوير سياسة شفافة لملكية الحكومة للشركات وإطار للحوكمة. ليكون عامل تمكين لتنمية القطاع الخاص، واستكمال الإصلاحات القانونية وتحسين إطار حوكمة الشركات المملوكة للدولة.
- خلق سوق عمل مرن يقوم على: سياسة الأجور التضامنية وتطبيق مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي، وسياسة سوق العمل النشطة والتأمين الفعال ضد البطالة. وربط الأجر بالإنتاجية والتضخم. ووضع حداً أدنى للأجور وشبكة أمان اجتماعي فعالة للأسر الفقيرة. وهو ما سيدعم الاستثمار والاستقرار النقدي.

- تحسين التوافق بين العرض والطلب على العمالة مشاركة كافة الفاعلين كالحكومة، وأرباب العمل والنقابات. ويتمثل دور الحكومة في توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، ورسم السياسات الاقتصادية اللازمة لخلق الوظائف. وتحقيق أسواق عمل تنافسية، ضمان وصول الفقراء إلى فرص العمل. ونقل المعرفة والتكنولوجيا، تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية. وإشراك الوزارات المعنية في رسم سياسات التدريب والتشغيل.
- تطوير رأس المال البشرى لدعم الابتكار، وذلك من خلال: تحسين جودة التعليم المهني الارتقاء، وتعزيز مساهمة التعليم العالي في الابتكار توسيع والاستثمار في تعليم ورعاية الطفولة المبكرة. وإيجاد آلية لتوفير تمويل مستدام للتعليم والتدريب بجانب صندوق تمويل التدريب والتأهيل، الذي نص عليه قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣. والعمل على تنمية امكانات التمويل الذاتي لمؤسسات التدريب المهني والتقني من خلال الانشطة الإنتاجية المدرة للدخل. ووضع خطة قومية للتدريب بمشاركة كافة الجهات المعنية والقطاعين العام والخاص، لتتكامل سياسات التعليم والتدريب مع اهداف التنمية.
- تعزيز فرص التعلم مدى الحياة من خلال النظر إلى التعلم ليس فقط في المؤسسات الرسمية مثل المدارس والجامعات، ولكن أيضًا في أماكن التعلم غير الرسمية مثل التدريب أثناء العمل والتعلم غير الرسمي.
- إنشاء مجلس وطني للابتكار، يقوم بوضع استراتيجية وطنية للابتكار، ويعمل على إشراك الجهات الفاعلة في مجال الابتكار ورجال الأعمال في انشطته ويدعمه وكالات للابتكار وريادة الاعمال، تعمل على مساعدة الشركات على تطوير قدراتها الابتكارية.
- إنشاء صندوقا يقدم تسهيلات تمويلية وتنظيمية، للتقنيات والخدمات والمنتجات، صاحبة براءات الاختراع سواء من الأفراد أو الشركات. وتمويل الأفكار الابتكارية لرواد الأعمال التي يمكن تسويقها تجارية، وبتكلفة معقولة. وتزويدهم بالضمانات لتسهيل حصولهم على قروض لتمويل مشاريعهم.
- تقديم دعم مالي وحوافز ضريبية، كمنح خصم ضريبي للشركات التي تمول أنشطة البحث والتطوير في الجامعات. وتخفيض ضريبي على رواتب وأجور الباحثين وخصومات ضريبية على أنشطة البحوث والتطوير.
- ضرورة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لتحقيق نمو اقتصادي مستدام واستثمار الحكومة في البنية التحتية الخضراء وفي توفير الحوافز للعائلات والمشروعات لخفض الانبعاثات. والشراكة مع الحكومات المحلية، لتنفيذ سياسة تسعير الكربون وفرض ضرائب التلوث. ووضع أهداف بيئية لمشروعات البنية التحتية الخضراء. ومن ثم انخفاض استهلاك الطاقة وتحسين نوعية المياه.

٨/- المراجع

١/٨ المراجع باللغة العربية

١/١/٨ الدوريات

١. برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠٠٢. تقرير التنمية الانسانية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
٢. حلمي، أمنية ،٢٠٠٣. تطوير الإدارة الجمركية في مصر، ورقة عمل رقم (٨١)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
٣. عبد العزيز سلوى محمد، ٢٠١٨. تمويل التعليم العالي فى مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية العدد الاول، يناير، ص٤٢.
٤. عمارة، اميرة محمد، ٢٠١٨. محددات النمو الشامل في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، ديسمبر.
٥. مركز دعم المعلومات واتخاذ القرار، ٢٠٢٠. العمالة غير المنتظمة، القاعدة القومية للدراسات، العدد ١٧٤.
٦. المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٦. تقرير التنمية العربية: الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، الاصدار الثاني، الكويت.
٧. النجار، احمد السيد، ٢٠١٦, المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتأثيرات تعويم الجنية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
٨. نصر، ربيع، ٢٠٠٤. رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
٩. يونس، ايهاب محمد، ٢٠١٩. إصلاحات السياسة المالية والنمو الحقيقي، حالة مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٤٩، العدد ٣.

٢/١/٨ المؤتمرات والندوات

١. سليمان، سلوى، النمو الاحتوائي: بين النظرية والحالة المصرية، المؤتمر السنوي الثاني - إدارة التحول في مصر: رؤى سياسية واقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٢. عباس، ج.ع.ا. جيهان عبد السلام، ٢٠٢١. دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر، المجلة العلمية التجارة والتمويل، (٤٠) عدد خاص، مؤتمر الكلية ٢٠٢٠، (الجزء الثاني).

٣/١/٨ أخرى

١. الجريدة الرسمية، ٢٠٢٠. قانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠، بتعديل بعض احكام قانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

٢/٨ المراجع باللغة الانجليزية

8/2/1 Books

1. Bargawi, H. and McKinley, T., 2011. The ADCR 2011: The Poverty Impact of Growth and Employment in Egypt (1990-2009). New York: UNDP.
2. El-Ghonemy, M.R. ed., 2003. Egypt in the twenty first century: challenges for development (Vol. 2). Routledge.

3. Forastieri, V. ed., 2012. SOLVE: integrating health promotion into workplace OSH policies: trainer's guide. ILO.
4. G20 Germany, 2017. G20 Growth Strategy Argentina.
5. Ghanem, H., 2013. Egypt's Difficult Transition: Options for the International Community. The Arab Spring Five Years Later.
6. Ianchovichina, E. and Lundstrom, S., 2009, Inclusive growth analytics: Framework and application. The World Bank.
7. ILO ,2018. approaches to anticipating skills for the future of work, Report prepared by the ILO and OECD for the G20 Employment Working Group, 2nd Meeting of the Employment Working Group, Geneva, Switzerland.
8. India, i.g.i., 2017. Promoting strong and inclusive growth in India.
9. International Finance Corporation, 2020.Creating Markets in Egypt: Realizing the Full Potential of a Productive Private Sector, Country Private Sector Diagnostic.
10. Khan, M.S. and Miller, E., 2016. The Economic Decline of Egypt After the 2011 Uprising. Atlantic Council.
11. Kindornay, S., Kocaata, Z., and Boehler, T. ,2018. Private Sector Engagement Through Development Co-operation in Egypt.
12. OECD ,2006. Removing barriers to SME access to international markets. Final background report of the OECD-APEC. OECD-APEC Global Conference, 6-8 November 2006, Athens, Greece.
13. OECD ,2012. Perspectives on Global Development 2012: Social Cohesion in a Shifting World, OECD Publishing, Paris.
14. OECD ,2017. Highlights from the OECD Science, Technology and Industry Scoreboard 2017 - The Digital Transformation: Spain, OECD Publishing, Paris.
15. OECD, 2010. Reviews of National Policies for Education: Higher Education in Egypt, OECD Publishing, Paris.
16. OECD, 2016. Skills matter: Further results from the survey of adult skills. OECD Skills Studies.
17. OECD, 2017. School Choice and School Vouchers: An OECD Perspective. Paris.
18. OECD, 2018. Good jobs for all in a changing world of work: The OECD jobs strategy. OECD Employment Outlook, edited by OECD.
19. OECD, 2018. The Framework for Policy Action on Inclusive Growth, OECD Publishing, Paris.
20. OECD, 2019. Regions in Industrial Transition, policies for people and places, OECD Publishing, Paris.
21. OECD,2018. Making global value chains more inclusive in the MED region: The role of MNE-SME linkages, OECD Publishing.
22. OECD. Publishing and Organisation for Economic Co-operation and Development Staff, 2018. OECD Employment Outlook 2018. Organisation for Economic Co-operation and Development.
23. Rubery, J., 2017. Reregulating for inclusive labour markets. In Regulating for Equitable and Job-Rich Growth. Edward Elgar Publishing.

24. Samans, R., Blanke, J., Drzeniek, M. and Corrigan, G., 2018. The Inclusive Development Index 2018 Summary and Data Highlights. In World Economic Forum, Geneva, Switzerland.
25. SESRIC ,2017. OIC Economic Outlook 2017, Industrial development for structural transformation. Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC).
26. UNESCWA,2017, National Technology Development and Transfer System in Egypt, United Nations.
27. World Bank, 2020. Egypt Economic Monitor, November 2020: From Crisis to Economic Transformation-Unlocking Egypt's Productivity and Job-Creation Potential. World Bank.
28. World Bank, 2020. World development report 2020: Trading for development in the age of global value chains. The World Bank.
29. ITU,2019. Entrepreneurship and Innovation Ecosystem in 22 Arab countries: The Status Quo, Impediments and the Ways Forward, the Telecommunication Development Bureau (BDT).

8/2/2 Articles

1. Behrendt, C., Cichon, M., Hagemejer, K., Kidd, S., Krech, R. and Townsend, P., 2009. Rethinking the role of social security in development. In Building Decent Societies (pp. 325-337). Palgrave Macmillan, London.
2. Boeri, T., Helppie, B. and Macis, M., 2008. Labor regulations in developing countries: a review of the evidence and directions for future research. World Bank Social Protection Discussion Paper, 833.
3. Khan, M., 2007. Governance, economic growth and development since the 1960s.
4. Klasen, S. 2010. 'Measuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definitions, Open Questions, and Some Constructive Proposals', ADB Sustainable Development Working Paper Series, No. 12. Manila, Asian Development Bank.
5. Outlook, A.E., 2017. African economic outlook 2017: Entrepreneurship and industrialisation. African Economic Outlook.
6. Park, C.A., 2020. Enhancing the Transparency and Accountability of State-Owned Enterprises.

8/2/3. Periodicals

1. Akcigit, U., Akgunduz, Y.E., Cilasun, S.M., Ozcan-Tok, E. and Yilmaz, F., 2020. Facts on business dynamism in Turkey. European Economic Review, 128.
2. Ali, I. and Zhuang, J., 2007. Inclusive growth toward a prosperous Asia: Policy implications (No. 97). ERD Working Paper Series.
3. Ali, I., 2007. Pro-poor to inclusive growth: Asian prescriptions. Economics and Research Department, ERD Policy Brief, series no 48.
4. Card, D., Kluve, J. and Weber, A., 2010. Active labour market policy evaluations: A meta-analysis. The economic journal, 120(548).

5. Cazes, Sandrine & Heuer, Caroline & Verick, Sher. 2009. Labour Market Policies in Times of Crisis, ILO Employ Working Paper, No.35.
6. Decker, R.A., Meagan, M. and Upton, G.B., 2022. Boom town business dynamics. Journal of Human Resources, pp.0221-11501R1.
7. Ghanem, H., 2013. Egypt's Difficult Transition: Options for the International Community. The Arab Spring Five Years Later.
8. Godfrey, K., 2000. Strategies to Combat Youth Unemployment and Marginalization in Anglophone Africa-ILO (No. 14). SAMAT Discussion Paper
9. Huang, Y. and Quibria, M.G., 2013. The global partnership for inclusive growth (No. 2013/059). WIDER Working Paper.
10. Immervoll, H., 2012. Reforming the Benefit System to 'Make Work Pay': Options and Priorities in a Weak Labour Market (No. 50). IZA Policy Paper.
11. Kroencke, T.A., Muehler, G. and Sprietsma, M., 2013. Return and risk of human capital contracts. ZEW-Centre for European Economic Research Discussion Paper.
12. Laal, M., 2011. Lifelong learning: What does it mean? Procedia-Social and Behavioral Sciences, 28.
13. McBride, S. and Watson, J., 2019. Reviewing the 2018 OECD Jobs Strategy–anything new under the sun? Transfer: European Review of Labour and Research, 25(2).
14. Mtapuri, O., 2014. The Expanded Public Works Programme: Reflections from South Africa. Mediterranean Journal of Social Sciences, 5(8).
15. Newfarmer, R., Shaw, W. and Walkenhorst, P. eds., 2009. Breaking into new markets: Emerging lessons for export diversification. World Bank Publications.
16. Park, C.Y. and Kim, J., 2020. Education, Skill Training, and Lifelong Learning in the Era of Technological Revolution. Asian Development Bank Economics Working Paper Series, (606).
17. Salmi, J., 2003. Student loans in an international perspective: The World Bank experience. LCSHD paper series, 44.
18. United Nations Conference on Trade and Development, 2012. Trade and development report, 2012: Policies for inclusive and balanced growth.
19. United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia ,2017. Rethinking Fiscal Policy for the Arab Region. E/ESCWA/EDID/ 2017/4. Beirut.
20. UNCTAD, 2012. Trade and Development Report: Policies for Inclusive and Balanced Growth. United Nations Publications.
21. Usui, N., 2012. Taking the right-road to Inclusive Growth. Job creation through.
22. Van Weert, T.J. and Kendall, M. eds., 2006. Lifelong learning in the digital age: Sustainable for all in a changing world (Vol. 137). Springer.
23. Waeyenberge, E.V. and Bargawi, H., 2018. Macroeconomic policy, inclusive growth and productive employment in Uganda (No. 994987693202676). International Labour Organization.

24. Weiss, J. ,2011. The Economics of Industrial Development. Routledge. New York.
25. World Bank Group, 2019. Understanding Poverty and Inequality in Egypt: Background Papers.

8/2/4 Reports

1. ADB and ESCAP (2019). Streamlining non-tariff measures for sustainable benefits, Asia-Pacific Trade and Investment Report.
2. Dølvik, J.E., 2014. The Nordic Model towards 2030. A New Chapter? [online]. NordMod2030. Final report. Oslo: FAFO.
3. Fung, L., Nakamura, A. and Nakamura, M., 2009. Business Dynamics and Productivity Growth with an Application to Taiwanese Electronics Firms. Preliminary draft.
4. Hawash, R., 2007. Industrialization in Egypt: Historical development and implications for economic policy (No. 1).
5. Hermans, M., Huyse, H. and Van Ongevalle, J., 2016. Social dialogue as a driver and governance instrument for sustainable development.
6. ILO Brief,2020. Temporary Wage Subsidies, 21 / May
7. ILO, 2009. ILO Support for the Role of Public Employment Services in the Labour Market, Governing Body, 306th Session, Geneva, Nov. 2009, GB. 306/ESP/3/2. Geneva.
8. Lerner, J., 2020. Government incentives for entrepreneurship. In Innovation and Public Policy. University of Chicago Press.
9. Nassar, Heba, 2006. Demographic transition, employment and Labour migration in the arab region, Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat.
10. Schwab, Klaus, ed. 2019. The Global Competitiveness Report 2019. Geneva: World.
11. Srinivas Rao, M., Bantilan, M.C.S. and Parthasarathy Rao, P., 2014. Inclusive Market Oriented Development (IMOD) at ICRISAT.

8/2/5 Conferences

1. International Labour Organization, 2018. Social Dialogue and the Future of Work, Report of the ILO-AICESIS Conference, 23–24 November 2017, Athens, Greece.
2. International Monetary Fund,2017. Fostering Inclusive Growth, G-20 Leaders' Summit, July 7-8, Hamburg, Germany.

٣/٨ مواقع الانترنت

قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على:
https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?locations=EG